



بلاغ صحفي

الرباط 20 ماي 2020

تعميم مسطرة الدراسة القبليّة وإعادة دراسة ملفات طلبات الترخيص العالقة لتعزيز الثقة وتشجيع الاستثمار في قطاع البناء

في إطار إسهامات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في الحد من آثار وتداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني وإرساء مناخ أعمال مستقر وجذاب وملائم لإعادة إطلاق دينامية الاستثمار، وجهت السيدة نزهة بوشارب رسالة دورية تحت عدد 209 بتاريخ 12 ماي 2020، إلى السيدات والسادة مديري الوكالات الحضريّة الخاضعة لوصايتها بخصوص إعادة دراسة المشاريع العالقة التي كانت موضوع طلبات لرخص التعمير.

وتأتي هذه الدورية تفعيلًا للاستنتاجات التي خلصت إليها الوزارة تبعا لدراسة مختلف التقارير والدراسات التقييمية لطلبات رخص البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات، خاصة بعد استصدار المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق وكذا ما يتم تناوله باجتماعات المجالس الإدارية للوكالات الحضريّة بهذا الخصوص، والتي تنص على عدم بلوغ مستوى النجاعة المنشود سواء في ما يتعلق بعدد من المشاريع العالقة أو تلك التي لم تحظ بالموافقة أو التي تم إرجاء البت فيها.

وبهذا الخصوص، تهدف هذه الدورية إلى تدعيم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق تحسيس وتعبئة كافة الأطر والمستخدمين العاملين بالوكالات الحضريّة من أجل العمل على معالجة ملفات المشاريع المعنية مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية المتعلقة بالارتفاقات وقواعد التهيئة والبناء المتضمنة في وثائق التعمير وفي التجزئات المرخصة من قبيل عدد المستويات ومعامل استعمال الأرض والمقتضيات التي تمس حقوق الأغيار، إلخ؛



كما حثت السيدة الوزيرة الوكالات الحضرية على العمل من أجل تعميم خدمة الدراسة القبلية وإشراك المهنيين في معالجة المشاريع المودعة وتشجيع التبادل الإلكتروني بهذا الصدد وكذا وضع المؤشرات الدالة وقاعدة معطيات رقمية لتتبع ملفات طلبات الترخيص.

و تدعو الدورية كذلك إلى جرد مجموع المشاريع العالقة، وخاصة تلك الخاضعة لمسطرة المشاريع الكبرى، وإعادة دراستها قبل متم شهر يوليوز 2020، وذلك بحضور المهنيين المعنيين وفي إطار من التنسيق والتعاون المحكم بين كل الأطراف المتدخلة في هذا الميدان مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية.

و من أجل تفعيل وضمان تتبع التوجيهات الواردة في هذه الدورية، دعت السيدة الوزيرة مديري الوكالات الحضرية إلى السهر شخصيا على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة وموافاة المصالح المركزية للوزارة بالجرد المفصل للمشاريع المعنية وبناتج أشغال لجان إعادة الدراسة من خلال تقارير دورية متضمنة للمعطيات الضرورية وللصعوبات التي قد تعترض تنفيذ المقتضيات الواردة في هذه الدورية.